

بيان قطاع الصناعة البحرية

28 يونيو 2012

يرحب قطاع الصناعة البحرية من خلال ممثليه المشاركين في فعاليات المؤتمر الثاني لمكافحة القرصنة، بالالتزام المتواصل لدولة الإمارات العربية المتحدة للتوصل إلى حلول قصيرة ومتوسطة وطويلة الأجل لمشكلة القرصنة البحرية عبر الشراكات بين الحكومات والقطاع.

ويسر القطاع الإشارة إلى التقدم الملموس في المجالات التي تمت في المؤتمر الأول العام الماضي، وخاصة في مجالات:

1. التواجد العسكري المتزايد في البحار قبالة سواحل الصومال، وفي خليج عدن والمحيط الهندي.
2. التحسن في تبادل المعلومات بين القوات العسكرية والسفن التجارية.

ولكن يشير القطاع إلى قلقه العميق من التصاعد الملحوظ في وتيرة العنف الذي يتعرض له البحارة على الرغم من الانخفاض الذي شهدته حوادث القرصنة قبالة سواحل الصومال وفي المياه المجاورة لها منذ انعقاد المؤتمر الافتتاحي في عام 2011.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الظروف اللإنسانية التي يتم فيها احتجاز الرهائن والتي غالباً ما تستمر لفترات طويلة لا تزال تشكل مصدر قلق بالنسبة إلينا.

ويدعو القطاع السلطات الصومالية الفيدرالية والإقليمية إلى العمل مع مكاتب الأمم المتحدة ذات الصلة ومع وكالات المساعدة الإنسانية بهدف إنهاء معاناة البحارة المحتجزين، وأن يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة لإيقاف العنف ضد هؤلاء الأبرياء.

ويشير القطاع إلى أنه لم يتم مؤخراً تسجيل أي هجوم ناجح على السفن التجارية التي تحمل على متنها عناصر حراسة مسلحة يتم توظيفها في سياق استجابة القطاع العملية وإن كان بتردد لمواجهة القرصنة البحرية. ولكن هذا الإجراء يتم في ظل عدم الوضوح حول تحديد مسؤولية الحكومات مقارنة بمسؤولية المنظمات التجارية وذلك فيما يختص بحماية طواقم السفن والأصول، وفي حال الاشتباك مع القرصنة. كما لا يوجد أي معيار خاص أو لائحة قواعد تحدد أطر عمل الشركات الأمنية الخاصة وموظفيها العاملين على متن السفن.

وبناء على ذلك، يدعو القطاع المجتمع الدولي بالشراكة بين القطاعين العام والخاص إلى تنظيم صناعة الأمن البحري من خلال وضع معايير واضحة وثابتة لعمل الحراس الأمنيين العاملين على متن السفن، وتوضيح الحدود الفاصلة بين مسؤولية القطاعين العام والخاص في هذا السياق، إضافة إلى وضع معايير لتنظيم عمل شركات الأمن البحري والحراس. ويسر القطاع أن يشير إلى أنه تم المضي قدماً في هذا الاتجاه من خلال وضع وإصدار دليل المنظمة البحرية الدولية حول الحراسة المسلحة.

وفي الختام، يود قطاع الصناعة البحرية أن يعرب عن قلقه إزاء التكاليف الاقتصادية التي تتكبدها الحكومات والقطاع في تعاملها مع الآثار المباشرة للقرصنة ومن ضمن ذلك زيادة التواجد العسكري وتوظيف حراس أمنيين خاصين، كما يود القطاع أن يشير إلى أهمية العمل للتوصل إلى حلول طويلة الأمد لمشكلة القرصنة البحرية. ولذلك يدعو القطاع إلى تفعيل التعاون بين المنظمات الحكومية وغير الحكومية ومنظمات القطاع الخاص بهدف تحديد وتنفيذ مشروعات طويلة الأمد ملائمة على اليابسة وخاصة تلك المتعلقة بتنمية المجتمع والاقتصاد في الصومال بهدف معالجة جذور مشكلة القرصنة.

وسيعمل القطاع الذي يشارك ممثلوه في هذا المؤتمر اليوم بصورة فعالة مع المنظمات الحكومية ذات الصلة والشركاء الآخرين في القطاع لدعم تحقيق هذه الأهداف.